مركز المنبر
للدراسات والتنمية المستدامة
ALMANBAR CENTER FOR STUDIES
AND SUSTAINABLE DEVELOPMENT

الدولة العراقية بين الفوضى المُنظَّمة وحتمية الإصلاح

قراءة في الديناميكيات السياسية بعد عام 2022

الكاتب والباحث: حيدر الخفاجي

عن المركز

مركز المنبر للدراسات والتنمية المستدامة، مركز مستقلٌ، مقرّه الرئيس في بغداد. رؤيته الرئيسة تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام – فضلاً عن قضايا أخرى – ويسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقلّ، وإيجاد حلول عمليّة جليّة لقضايا تهمّ الشأن السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي، والثقافي.

لا تعبر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز و إنما تعبر عن رأي كتابها

حقوق النشر محفوظة لمركز المنبر للدراسات والتنمية المستدامة

https://www.almanbar.org

info@almanbar.org

07816776709

الدولة العراقية بين الفوضى المُنظَّمة وحتمية الإصلاح

قراءة في الديناميكيات السياسية بعد عام 2022

الكاتب والباحث: حيدر الخفاجي

المقدمة

منذ عام 2003، دخل العراق في مسار ديمقراطي مُعقّد يقوم شكلياً على التعددية السياسية والانتخابات الدورية. غير أن هذا المسار لم ينجح في بناء دولة مستقرة أو فعّالة، بل أنتج نظاماً سياسياً هشّاً يقوم على المحاصصة الطائفية والإثنية، وتفكيك مؤسسات الدولة لمصلحة شبكات النفوذ الحزبية[1].

وعلى الرغم من تعاقب أربع دورات برلمانية منذ عام 2005، فإن الثقة الشعبية في النظام تراجعت بشكل ملحوظ، كما تجلّى ذلك في نِسب المُشاركة المتدنِية في انتخابات عاميّ 2018 و2021. كما زادت الاحتجاجات الشعبية، سيما بعد أحتجاجات تشرين2019[2].

الانتخابات المُبكِّرة في 2021، التي جاءت على وقع تلك الاحتجاجات، مثّلت لحظة مفصلية لإختبار قدرة النظام على "إعادة تجديد شرعيته" عبر أدوات ديمقراطية. لكنها فشلت في ذلك، وانتهت إلى أزمة انسداد سياسي استمرت أكثر من عام، ما أعاد إلى الواجهة نقاشاً جوهرياً حول فاعلية النظام القائم وإمكان إصلاحه[3].

[1] Iraq's Opposition Builds a Blueprint for Dismantling a Corrupt Sectarian System. https://arabcenterdc.org/resource/iraqs-opposition-builds-a-blueprint-for-dismantling-a-corrupt-sectarian-system/

[2] Iraqi voter numbers, turnout rates since 2005 (Infographic). https://shafaq.com/en/Iraq/Iraqi-voter-numbers-turnout-rates-since-2005-Infographic

[3] IPU Parline, *Iraq October 2021 Election Results.* https://data.ipu.org/parliament/IQ/IQ-LC01/election/IQ-LC01-E20211010

في هذا السياق، تبلّور مصطلح "الفوضى المُنظَّمة" لوصف الحالة السياسية العراقية بعد 2003، حيث تُدار الأزمات لا بهدف حلّها، بل لضمان استمرار توازن هش بين القوى المتصارعة داخل النظام، من دون المساس بجوهره.

تهدف هذه الدراسة إلى تفكيك بنية "الفوضى المُنظَّمة" في الدولة العراقية، وقراءة ديناميكياتها السياسية بعد انتخابات 2021–2022، ثم مناقشة أفق الإصلاح وإمكاناته في ظل هذا الواقع. كما تسعى الدراسة إلى الإجابة على السؤال التالي:

هل تمثل الفوضى السياسية مجرد نتيجة لسوء إدارة، أم أنها جزء من هندسة مقصودة تضمن إعادة إنتاج النظام نفسه؟

وللإجابة عن هذا السؤال، سيتم تحليل دور القوى السياسية الفاعلة، آليات تقاسم السلطة، موقع الانتخابات في ضبط وتفكيك النظام، وفرص الإصلاح الحقيقية.

الإطار المفاهيمي والنظري:

الفوضى المُنظَّمة: تعريف ومقاربة تحليلية

يُستخدم مصطلح "الفوضى المُنظَّمة " (Organized Chaos) في الأدبيات السياسية لوصف أنظمة تتسم بغياب الفعالية أو الاتساق الظاهري، لكنها في الوقت ذاته تستند إلى أنماط مقصودة أو شبه مُمنهجة من عدم الاستقرار، تضمن استمرار النُخب الحاكمة أو مصالح الفاعلين الأقوياء. ويكمن التناقض الجوهري في أن هذه "الفوضى" لا تُنتج انهياراً شاملاً، بل تعيد تدوير مراكز السلطة من خلال تعقيد المشهد وتعطيل أدوات التغيير، مثل القضاء، البرلمان، أو صناديق الاقتراع.

يندرج هذا المفهوم ضمن نظرية الدولة الضعيفة والهشة، حيث يرى روبرت روتبرغ : أن الدولة الفاشلة تفقد القدرة على تقديم الخدمات الأساسية، ولا تملك احتكار العنف،

بينما تُهيمن عليها شبكات غير رسمية تنخر مؤسساتها الرسمية[4]. أما جوئيل ميغدال، فيُركِّز على أنماط التداخل بين الدولة والمجتمع في الدول التي تشهد صراعات داخلية على الشرعية والهيمنة[5].

في الحالة العراقية، يمكن النظر إلى "الفوضى المُنظَّمة" بوصفها ناتجاً للتحالف بين منطق المحاصصة، وتقسيم الدولة إلى مناطق نفوذ حزبي – طائفي – اقتصادي – أمني. فالقوى السياسية تدير خلافاتها لا بهدف إنتاج سياسة عمومية فعّالة، بل للوصول إلى تسويات مرحلية تضمن بقاء الجميع في دائرة السلطة. هذا ما يُفسّر كيف أن معظم الحكومات العراقية تُشكَّل بعد أزمات طويلة، وتقوم على توافقات هشّة تتجنّب الملفات الجوهرية.

مؤشرات الفوضى المُنظَّمة في العراق

- الانقسامات الداخلية داخل الكُتلة المُهيمنة (البيت الشيعي) ، والتي تعيق تشكيل الحكومة لأشهر طويلة.
- التقاسم غير الرسمي للمناصب السيادية والخدمية بين الأحزاب، بآلية توزيع النفوذ لا بناء الدولة.
- التعددية المُسلّحة، حيث تملك أطراف متعددة (رسمية وغير رسمية) أدوات العنف، في ظل غياب حصر السلاح بيد الدولة.
- الشلل المؤسساتي المتكرر (كمثال: تعليق جلسات البرلمان، تأخر الميزانية، تعطيل المحكمة الاتحادية).

[4] Rotberg, R. I. (2002). When States Fail: Causes and Consequences. Princeton University Press.
[5] Migdal, J. S. (2001). State in Society. Cambridge University Press.

كل ذلك يجعل من "الفوضى" في العراق ليست عارضاً عابراً، بل بُنية راسخة تكفل توازن القوى ضمن نظام مأزوم بطبيعته.

تحليل الوضع السياسي بعد انتخابات 2021–2022

خلفية الانتخابات: نتائج صادمة ونسبة مشاركة متدنيّة.

جاءت انتخابات 2021 العراقية في سياق استثنائي، بعد احتجاجات تشرين 2019 التي فرضت على النظام السياسي إجراء انتخابات مُبكِّرة، واعتماد قانون انتخابي جديد ومفوضية مستقلة جديدة نسبياً. وعلى الرغم من هذه التعديلات، سجلّت الانتخابات أقل نسبة مشاركة منذ 2005، حيث لم تتجاوز 41% بحسب المفوضية، بينما قدّرت مصادر مستقلة أنها كانت أقل من 35% في بعض المحافظات[6].

هذه النسبة المُتدنيّة عكست انعدام الثقة الشعبية، لا بالانتخابات فحسب، بل بالنظام السياسي ككل، خصوصاً أن الحراك الشعبي في احتجاجات تشرين لم يجد تمثيلاً فاعلاً في الخارطة الحزبية الجديدة.

أما النتائج، فقد أحدثت تحولاً مؤقتاً في موازين القوى داخل البيت الشيعي، إذ حصل التيار الصدري على 73 مقعداً، فيما تراجعت قوى "الإطار التنسيقي" (خاصة تحالف الفتح)، ما اعتُبر بمثابة ضربة للمنظومة المرتبطة بالفصائل المسلّحة المتحالفة مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية ضمن "محور المقاومة". غير أن هذا التحوّل لم يُترجم إلى تغيير حقيقي في إدارة الدولة، بل فجّر أزمة انسداد سياسي عميقة.

الانسداد السياسي: من نتائج انتخابية إلى أزمة نظام

[6] UNAMI. (2021). Preliminary Statement on Iraq's October 2021 Elections. https://iraq.un.org/sites/default/files/2022-03/Gender%20Analysis%20October%202021%20Elections_ENG_0.pdf

رفضت قوى "الإطار التنسيقي" الاعتراف بالنتائج، وطعنت بها لدى القضاء والمفوضية، ثم ما لبثت أن انتقلت إلى تكتيك التعطيل المؤسسي، من خلال فرض قاعدة "الثلث الضامن" لمنع تمرير جلسة انتخاب رئيس الجمهورية، وبالتالي شلّ عملية تشكيل الحكومة. في المقابل، حاول التيار الصدري التقدم بمشروع تشكيل حكومة "أغلبية وطنية"، تضم جزءاً من القوى السُنية والكردية، وتُقصي خصومه من الإطار، لكنه فشل في ذلك.

أدى ذلك إلى حالة جمود سياسي دامت لأكثر من عام، وسط استقطاب داخلي حاد، انتهت في صيف 2022 بخطوة مفاجئة من زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر الذي أمر نوابه بالاستقالة الجماعية من البرلمان (73 نائباً)، ما مكّن خصومه من ملء المقاعد والعودة للمشهد بقوة[7].

نتج عن ذلك تشكيل حكومة محمد شياع السوداني في أكتوبر 2022، عبر تحالف "إدارة الدولة"[8] الذي أعاد إنتاج التوافق الطائفي – القومي السابق، الأمر الذي جعل من الانتخابات أداةً لتدوير السلطة لا لتغييرها.

فشل أدوات الضبط الديمقراطي

أظهرت هذه الدورة الانتخابية فشلاً واضحاً في تفعيل أدوات الرقابة الديمقراطية، فـ:

- البرلمان تحوّل إلى ساحة صراع تعطيلية بدلاً من أن يكون سلطة تشريعية تمثيلية.
- المحكمة الاتحادية لعبت دوراً سياسياً في حسم النزاعات، من خلال تفسير دستوري مُثير للجدل للثلث المُعطّل.

[7] نواب الكتلة الصدرية يوقعون استقالاتهم جميعاً ويضعونها تحت أمر السيد الصدر. https://imn.iq/archives/19682

[8] المنهاج الوزاري - محمد شياع السوداني. https://pmo.iq/?page=6

- المفوضية العليا المستقلة للانتخابات واجهت اتهامات بالضعف وانعدام الشفافية، رغم أنها جاءت بتزكية أُممية.

كل ذلك يشير بأن الانتخابات في العراق، حتى بعد تعديل قانونها وتقليص عدد الدوائر، لم تعد قادرة على تجديد الشرعية أو تمثيل الإرادة الشعبية، بل أصبحت رهينة لميزان قوى ما بعد التصويت.

من صندوق الاقتراع إلى صندوق التسوية

ما جرى بعد انتخابات 2021–2022 يعيد التأكيد على أن العملية السياسية في العراق لا تُحسم عبر صناديق الاقتراع، بل عبر تسويات بَعدية تُجرى في كواليس القوى النافذة. وبدلاً من أن يكون التصويت بداية عملية سياسية جديدة، يُختزل إلى "مرحلة عبور" نحو مفاوضات النفوذ والمناصب. هذا النمط من إدارة السلطة يُعزز من بنية "الفوضى المُنظَّمة"، حيث لا شيء يُحسم بالدستور أو بالقانون، بل بالتراضي القسري بين مراكز القوى.

الفواعل السياسية في هندسة الفوضى المُنظَّمة

الأحزاب السياسية التقليدية: آلية الإمساك بالسلطة لا بإدارتها.

منذ عام 2003، شكّلت الأحزاب السياسية حجر الأساس للنظام الجديد، لكنها لم تتطوّر إلى مؤسسات وطنية حقيقية بقدر ما تحوّلت إلى كيانات ما دون الدولة، تتقاسم النفوذ والموارد والسلطة عبر المُحاصصة[9]. هذا النمط من التمثيل الحزبي لم ينجح في تقديم نموذج إدارة فعّال، بل خلق بيئة تحافظ فيها النخب على امتيازاتها من خلال تعطيل المُتغيّرات، وليس الانفتاح على الإصلاح.

[9] With Iraq's Quota System, the New Government is More of the Same. https://shafaq.com/en/Iraq/With-Iraq-s-Quota-System-the-New-Government-is-More-of-the-Same

مع كل دورة انتخابية، تتجدد خارطة التمثيل الرقمي للأحزاب داخل البرلمان، لكن الكتل الكبرى تتصرف بمنطق "اقتسام الكعكة"، لا منطق بناء السياسات. ويُلاحظ أن عملية توزيع الوزارات وفق "الاستحقاق الانتخابي" أصبحت ممارسة راسخة تُفرِغ مفهوميّ الكفاءة والمُساءلة من مضمونهما.

الفصائل المسلحة كفاعل سياسي – أمني

بعد اجتياح تنظيم داعش لمساحات واسعة من العراق في صيف 2014، برزت الفصائل المُسلّحة المرتبطة بهيئة الحشد الشعبي كقوة عسكرية موازية للمؤسسة الرسمية العراقية. جاء تشكيل الحشد الشعبي استجابةً لفتوى الجهاد الكفائي التي أطلقها المرجع الديني الأعلى آية الله علي السيستاني،[10] بهدف التصدي لخطر تنظيم "داعش" والدفاع عن البلاد وتحرير المدن والمناطق الحيوية التي سيطر عليها التنظيم الإرهابي.

لكن حضور الحشد الشعبي، بعد تحرير المدن والانتصار على "داعش"، لم يقتصر على المجال الأمني، بل تمدّد إلى السياسة والاقتصاد والإعلام. بعض الفصائل المُسلّحة ارتبط مباشرةً بأحزاب سياسية تُشارك في الحكومة، ما أدى إلى ازدواجية السلطة وتداخل الصلاحيات، وزعزع مفهوم "الدولة الوطنية".

بعد انتخابات 2021، استخدمت بعض هذه الفصائل خطاب الرفض والتهديد ضد نتائج الانتخابات، وهددت علناً باستخدام السلاح دفاعاً عن "أصواتها المسروقة"، ما وضع النظام السياسي برمّتِه في موقف حرج، وأكد أن السلاح خارج الدولة يمثل ورقة ضغط سياسية على مؤسسات الدولة نفسها.

التيار الصدري: من محاولة الإصلاح إلى الانسحاب

[10] ما ورد في خطبة الجمعة لممثل المرجعية الدينية العليا في كربلاء المقدسة الشيخ عبد المهدي الكربلائي في (14/ شعبان /1435هـ) الموافق (2014/6/13م). https://www.sistani.org/arabic/archive/24918/

شكّل التيار الصدري، وخاصة بعد 2018، قطباً سياسياً أراد تقديم نفسه بوصفه تياراً إصلاحياً من داخل النظام. وفي انتخابات 2021، حصل على الكتلة الأكبر، وحاول تشكيل حكومة "أغلبية وطنية"، مستنداً إلى خطاب تجاوز المحاصصة، وهو ما قُوبل برفضٍ شديد من القوى الشيعية في "الإطار التنسيقي"[11].

لكن الصدر، بعد فشله في تمرير مشروعه، قرر في حزيران/ يونيو 2022 الانسحاب من البرلمان. هذا القرار فُهم باعتباره مقاطعة لمسرح الفوضى المُنظَّمة، لكنه في الوقت ذاته ساعد على إعادة تموضع خصومه داخل النظام السياسي. أما قاعدته الشعبية، فوقعت في حالة من الحيرة بين الانكفاء السياسي، أو العودة إلى الشارع.

حراك تشرين والمجتمع المدني: من التحدي إلى الإقصاء

أحدث حراك تشرين عام 2019 صدمة كبرى للنظام السياسي في العراق، حيث كشف عمق فقدان الشرعية الشعبية، وطالب بإعادة تأسيس الدولة على أُسس جديدة.

على الرغم من نجاح الحراك في الضغط نحو إجراء انتخابات مُبكِّرة، إلا أن النتائج في المُجمل لم تُسفر عن تغييرات جوهرية. فشلت القوى التي خرجت من الحراك في تشكيل كتلة سياسية مؤثرة، مما يعكس التحديات الكبيرة التي تواجهها في اختراق النظام القائم.

أما المجتمع المدني، فقد بقيَّ محصوراً في المبادرات الهامشية أو الدولية، دون أن يكون له دور فعّال في التأثير على السياسات العامة أو الرقابة الشعبية المُنظَّمة، بسبب ضعف الدعم المؤسسي، وخنق الفضاء العام.

المرجعية الدينية: الدور الأخلاقي المحدود

[11] The Sadrist movement in Iraq Between protest and power politics. https://www.chathamhouse.org/2022/10/sadrist-movement-iraq/introduction

لعبت المرجعية الدينية في النجف، سيما مرجعية السيد علي السيستاني، دوراً محورياً في بعض اللحظات المفصلية (كفتوى الجهاد الكفائي، أو دعوة الانتخابات المبكرة، وتعزيز الوحدة الوطنية)، لكنها امتنعت منذ سنوات عن دعم أي طرف سياسي بشكل مباشر، وتصر على موقعها الرقابي الأخلاقي خارج اللعبة السياسية[12].

يبدو أن ضعف تأثير المرجعية على سلوك القوى السياسية الشيعية المُهيمِنة، يشير إلى أن وزنها الرمزي لا يكفي وحده لضبط حالة الفوضى، خاصةً مع تمدد نفوذ فصائل لا تلتزم بخطاب مرجعية النجف، وتعتبر نفسها في معسكر مرجعية أخرى خارج العراق.

آفاق الإصلاح وموانعه

المبادرات الإصلاحية الرسمية: محاولات محدودة بلا قاعدة تنفيذية.

شهدت السنوات الأخيرة طرح عدة مبادرات إصلاحية من قبل الحكومات المتعاقبة، كان أبرزها "الورقة البيضاء" التي أعلنتها حكومة مصطفى الكاظمي في تشرين الأول/ أكتوبر 2020، والتي تضمنت إصلاحات اقتصادية وإدارية واسعة النطاق تهدف إلى معالجة الاختلالات الهيكلية في المالية العامة، وترشيد الإنفاق، وتعزيز القطاع الخاص.

ورغم أن الوثيقة عُدّت خطوة متقدمة من حيث التشخيص، إلا أن تنفيذها بقي جزئياً ومحدوداً، لأسباب تتعلق بغياب الدعم السياسي الكافي، وهيمنة منطق المحاصصة على الوزارات المعنية.

كما أن حكومة محمد شياع السوداني، الحالية، أعلنت أيضاً عن نوايا إصلاحية، خصوصاً في ملف الفساد ومكافحة الفقر، ووضعت رؤية تنموية طموحة ضمن "البرنامج

[12] Ayatollah Sistani: Much More Than a “Guide” for Iraqis. https://pomeps.org/ayatollah-sistani-much-more-than-a-guide-for-iraqis

الحكومي 2022–2025"[13]. ومع ذلك، فإن هذا البرنامج لم يخرج بعد من المرحلة التمهيدية الإعلانية، ولم يرَ النور بعد.

الموانع البنيوية للإصلاح: هيكل النظام كمصدر دائم للأزمة

الإصلاح في العراق لا يواجه فقط مقاومة سياسية، بل يصطدم ببنية نظام مُصمّمة على أساس تقاسم السلطة لا إنتاجها.

أبرز الموانع البنيوية تشمل:

- المحاصصة الطائفية – الإثنية: والتي تجعل من أي إصلاح إداري أو قانوني تهديداً لهوية المُكوّن، بدلاً من كونه تحسيناً للمؤسسة.
- تفكك السيادة بين مؤسسات رسمية وشبه رسمية (الوزارات مقابل الهيئات المستقلة، الدولة مقابل الفصائل).
- غياب الفصل بين السلطات، حيث تُستخدم السلطة التشريعية أداة تفاوض، وتخضع السلطة القضائية لتوازنات القوى.

في هذا السياق، تصبح أي محاولة لإجراء إصلاح شامل، كإعادة النظر في الدستور أو نظام الحكم أو صلاحيات السلطات، رهينة لموافقة ذات الأطراف التي تستفيد من الوضع القائم.

بغض النظر عن التحديات التي تواجهها البلاد، فإن تحقيق إصلاحات حقيقية يتطلب إرادة سياسية قوية، بالإضافة إلى دعم شعبي واسع. يتعيَّن على هذه الأطراف أن تُدرِك أن الاستمرار في الوضع الراهن قد يؤدي إلى تفاقم الأزمات، وقد يُهدد استقرار البلاد على المدى الطويل.

[13] الخطة الإستراتيجية لوزارة التخطيط. https://mop.gov.iq/wp-content/uploads/2022/11/stplan.pdf

فرص الإصلاح من خارج المنظومة: حراك الشارع والمرجعيات والضغوط الدولية

رغم ضعف المسار الإصلاحي داخل النظام السياسي، لا تزال هناك ثلاث قوى مُحتمَلة لإحداث اختراق:

1-الشارع العراقي

أثبت حراك تشرين أن هناك قابلية اجتماعية واسعة لرفض النظام السياسي القائم، لكن غياب التنظيم والتجربة، والانقسام، منعت بلورة بديل سياسي متماسك. ومع ذلك، يبقى الاحتجاج الشعبي عنصر ضغط دائم يفرض التنازلات ويعيد إنتاج المساءلة السياسية من خارج البرلمان.

2-المرجعية الدينية

رغم تحفظها عن التدخل المباشر، لا تزال مرجعية النجف تُمثل سلطة أخلاقية كبرى، وقد أظهرت في لحظات مفصلية أنها قادرة على إعادة تشكيل قواعد اللعبة إذا ما قررت التدخل.

3-الضغوط الدولية والإقليمية

تمارس بعض القوى الدولية (الأمم المتحدة، الاتحاد الأوروبي، الولايات المتحدة) ضغوطاً ناعمة باتجاه الإصلاح، خصوصاً في مجالات حقوق الإنسان، والمساءلة، والشفافية المالية. كما أن العلاقة المتوترة بين بعض الفصائل المسلحة والمجتمع الدولي تفرض خطوطاً حمراء غير مُعلنة على سلوك النظام السياسي في العراق.

لكن هذه القوى تبقى مُساعِدة لا بديلة، ولا يُمكنها فرض إصلاح حقيقي ما لم تتوافر إرادة سياسية داخلية وبيئة شعبية ضاغطة.

جدلية الإصلاح التدريجي أم إعادة التأسيس؟

في ظل عجز النظام عن إصلاح ذاته، يطرح بعض الباحثين والمفكرين فكرة إعادة تأسيس الدولة العراقية من جديد، عبر مؤتمر وطني شامل يُعيد النظر في العقد الاجتماعي والدستور ونظام الحكم (رئاسي/برلماني)، وهي دعوة تُقابل غالباً برفض سياسي واسع.

في المقابل، هناك من يدعو إلى إصلاح تراكمي تدريجي يبدأ من القوانين الانتخابية واللامركزية، وصولاً إلى إصلاح الأجهزة الأمنية والقضائية. إلا أن هذا الخيار يواجه تحدياً جوهرياً: هل يسمح ميزان القوى القائم بإصلاح تدريجي دون أن تلتهمه منظومة الفساد والمُحاصصة؟. الجواب يبقى مُعلّقاً على مُخرجات الاستحقاقات القادمة[14].

الخاتمة

تكشف تجربة العراق السياسية بعد انتخابات 2021–2022، عن حالة مُركّبة من الجمود السياسي والفوضى المُنظَّمة، حيث تتكرر الأزمات، وتتغيّر أسماء الفاعلين، دون أن تمس البنية الأساسية للنظام السياسي الحالي.

لقد بيّنت نتائج الانتخابات ومآلات تشكيل الحكومة أن آليات النظام الديمقراطي الشكلي، وعلى رأسها الانتخابات، باتت غير قادرة على إحداث تحوّل جوهري في طبيعة الحكم أو توزيع السلطة.

لم تعد الانتخابات وسيلةً للتغيير، بل أصبحت أداة لإعادة ترتيب مواقع القوى داخل إطار مُغلق لا يسمح بولادة بدائل حقيقية. أما الفاعلون السياسيون، بمختلف

[14] The Ides of November: Navigating the Shifting Sands of Iraq's 2025 Electoral Landscape. https://warontherocks.com/2025/05/the-ides-of-november-navigating-the-shifting-sands-of-iraqs-2025-electoral-landscape/

انتماءاتهم، فقد تكيّفوا مع هذه الفوضى، ونجحوا في تحويلها إلى نظام فعلي لإدارة السلطة، يقوم على تعطيل المساءلة، وتشظية السيادة، وتقنين الانقسام المؤسسي.

وعلى الرغم من محاولات الإصلاح التي طُرحت خلال الأعوام الأخيرة، سواء من داخل النظام أو من الشارع، إلا أن النظام أظهر قدرة عالية على امتصاص الصدمات وتأجيل الانهيار.

***